اندماج المصارف الإسلامية فى عصر العولمة

عبد الحافظ الصاوي
خبير اقتصادي
بالمنتدى البحوث الاقتصادية – القاهرة

منذ عقد السبعينيات من القرن الماضى انطلقت مسيرة الخدمات المصرفية التى تقدمها البنوك الإسلامية، والتى تمثل لبنة فى صرح الاقتصاد الإسلامى، وأداة مهمة من أدواته الفعالة، ولونًا من ألوان تطبيقاته فى المجتمع الإسلامى، بحيث تخدم أهدافه، وتسهم فى بناء الواقع الاقتصادى الإسلامى بكل أبعاده.

وفى هذا العصر تزداد الحاجة فى العالم الإسلامى إلى وجود خدمات مصرفية إسلامية تلبى طموحات المسلمين، وتحقق أحلامهم فى وجود مؤسسات مالية تقوم على أسس إسلامية تغنى عن اللجوء للمؤسسات الربوية الأخرى، وتأخذ بأيديهم وتربط معاملاتهم المالية والاقتصادية بالشريعة الإسلامية.

وعلى هذا الأساس انتشرت الخدمات المصرفية الإسلامية فى العديد من بلدان العالم الإسلامى وغير الإسلامى، الأمر الذى يدل على الوعى الذى تتمتع به المؤسسات المالية المصرفية فى مجتمعاتنا الإسلامية اليوم، وعلى سعيها للقيام بواجباتها المصرفية الإسلامية وتلبية حاجات المجتمع من هذه الخدمات.

ومن أجل تحقيق تلك الغاية أخذت هذه المصارف فى الانتشار الجغرافى فى العالم، وذلك خلال العقود الثلاثة الماضية، وقد أظهرت العديد من الدراسات الحديثة، والتى قام بها العديد من المحللين الماليين فى العالم العربى والإسلامى أن المصارف الإسلامية أظهرت قدرتها على تحقيق عائدات قوية مثل قريناتها من البنوك التقليدية، ولكن ينبغى لها أن تقدم العديد من المنتجات والخدمات لاجتذاب ما يزيد على مليار مسلم ما بين مقترض ومستثمر، وأيضًا اجتذاب غير المسلمين.

المنارة للاستشارات

وفى ظل تحرير التجارة الدولية وبدأ التنفيذ لاتفاقية الجات، فلن تكون المصارف الإسلامية فى منأى عن التغيرات الدولية والعالمية، والتى تؤثر على قطاع المصارف بصفة عامة.

العمل المصرفى الإسلامى

جوهر الاقتصاد الإسلامى يستند على غاية الإنسان من الوجود، وهى عبادة الله (عز وجل)، بالمعنى الواسع الذى يشمل تعمير الأرض، والذى يستند على منهج الإسلام فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهذا المنهج يبدأ بالإنسان ومن أجل الإنسان، ولكن دون إهمال الجانب الأخلاقى، ولذلك يسمى الاقتصاد الإسلامى بالاقتصاد الدينى أو الأخلاقى لتأكيد أن الأخلاق والقيم الإسلامية جزء أصيل من المنهج الإسلامى فى الاقتصاد والتنمية، وقد أكد الإسلام على جانب مهم فى عملية تعمير الأرض، وهو تمويل هذه العملية، هذا التمويل يتم عن طريق تزاوج رأس المال مع الإمكانات المادية الإنتاجية الأخرى، والتى تتمثل فى العمل والموارد الطبيعية لإحداث هذا التعمير، ومن هنا جاء التحريم القاطع للربا، فى القرآن الكريم والسنة، وهو الكبيرة الوحيدة الذى أعلن الله (عز وجل) ورسوله حربًا عليها وعلى مقترفيها، وذلك فى قوله: {يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقى من الربا إن كنتم مؤمنين. فإن لم تفعلوا فأذنوا بحرب من الله ورسوله}، وآيات الربا فى سورة البقرة هى عبارة عن اقتصاد إسلامى أساسى، حيث تكلم الإسلام عن رأس المال كعنصر من عناصر الإنتاج، وكيف ينمى حلالاً، وعليه قامت البنوك الإسلامية لكى ترفع الحرج عن المسلمين فى التعامل بالربا.

وإذا كان النشاط الأساسى للبنوك الربوية هو التعامل فى النقود، فى الإقراض والإيداع بفوائد محددة سلفًا، فإن البنوك الإسلامية لديها صيغ استثمار خاصة بها خالية من الربا مثل نظام المشاركة فى الربح والخسارة، والذى يشتمل على نوعين:

1 - عقود الشركة من مشاركات ومضاربات إلى آخرة.

المنارة للاستشارات

2 - عقود البيوع من مرابحات، وبيع السلم، والبيع الآجل وبيع الاستثمار.

وفى البنك الإسلامى يكون المودعون أرباب أموال، والبنك مضارب فى هذا المال، وصحة هذا العقد أن يتفق الطرفان مسبقًا على توزيع نسبة فى العائد إذا تحقق، وإذا وقعت خسارة تقع بالكامل على رأس المال، أى المودعين، وهذا هو شق المخاطرة الذى يبرر لهم حقهم فى الحصول على العائد إذا تحقق، ويخسر البنك جهده، والذى يخاطر بالعمل. وقال الفقهاء: إن الربح وقاية لرأس المال، وهذا هو جوهر العمل المصرفى الإسلامى، حيث إننا هنا نتاجر بالنقود باستخدامها الفعلى فى النشاط الإنتاجى وتحمل هذا الاستخدام، سواء فى حالة الكسب أو الخسارة، أما البنك الربوى فإنه يتاجر فى النقود كسلعة، ومن ثم فهى لها ثمن عنده، وهو مقابل الآجل، وهذا الربا المحرم.

إن فلسفة البنوك الإسلامية لا تخرج عن كونها مؤسسات تضع المال فى مكانه الصحيح، وتمثل استراتيجية جديدة للتنمية الفاعلة الشاملة، والتى تستند على مشاركة الجماهير فى تحمل مسئولية التنمية، وهذه البنوك تنفرد بنظام وممارسات لا تلتقى مع فلسفة وممارسات البنوك التقليدية، كما أنها لا تتصادم أو تتعارض مع هذه البنوك، فلكل منها منطلقاته الفكرية التى تحدد أهدافه ونظام عمله ونوع ممارساته، بل تضع له إطار أخلاقياته، وما يجوز أن يفعله وما يتحتم أن يكف عنه.

وعن المبادئ الأساسية للبنوك الإسلامية يقول د. أحمد النجار: إن هناك العديد من المبادئ التى أجمعت كثير من المراجع العلمية فى كثير من أنحاء العالم على سلامتها وإمكانية تحقيقها والالتزام بها فى المؤسسات المالية التى تعمل وفق أسس المشاركة وتتحمل مسئولية التنمية، ومن أهم هذه المبادئ الأساسية هى:

1 - تلاؤم وتوافق فلسفة نظام عمل الجهاز التنموى مع القيم الروحية والحضارية للمتعاملين معه.

المنارة للاستشارات

2 - كسب ثقة المواطنين من كل الفئات والاتجاهات، ويتم ذلك عن طريق تحقيق مصالحهم الذاتية.

3 - تعميق الإحساس بتحمل المسئولية والاعتماد على النفس.

4- إدراك التشابك فى العلاقات بين المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسلوكية والتعامل معها من خلال ذلك الإدراك.

5 - تجنب المركزية فى الإدارة تحاشيًا لتعقيدات الروتين والبيروقراطية والسلبية.

6 - تنمية الانتماء المحلى وتعميقه.

7 - عدم التعارض مع الأجهزة القائمة أو منافستها بما قد يؤثر على نشاطها التجارى.

8 - إعمال الرقابة المستندة إلى المصلحة على كل ممارسات الجهاز.

ويشير الدكتور النجار إلى أنه على الرغم من اكتمال البناء الفنى والعلمى لفكرة البنوك الإسلامية، إلا أنها لم تلتزم بالضوابط الفنية التى تعتمد عليها لتحقيق الهدف، مما تسبب فى مواجهة هذه البنوك العديد من المشكلات.

أهمية المصارف الإسلامية

على الرغم من الصعوبات العديدة التى تواجه البنوك الإسلامية، إلا أنها قد أرست لنفسها قاعدة راسخة فى المعاملات المالية الدولية، وهى تمر الآن بمرحلة من النمو الملحوظ، ولا يزال أمامها آفاق واسعة وتطلعات عديدة.

وتعتبر البنوك الإسلامية تجربة جديدة أثبتت نجاحها إلى حد كبير فى نظام رأسمالى سائد قامت فيه البنوك التقليدية على أساس أسعار الفائدة.

وقد بلغ عدد المصارف الإسلامية مع نهاية عام 2000م نحو 187 مصرفًا، وذلك بعد عمليات دمج جرت بين عدد منها، مقارنة مع نحو 200 مصرفًا ومؤسسة عام 1998م، و25 مؤسسة فقط عام 1985م، والجدول

المنارة للاستشارات

التالى يوضح عدد المصارف الإسلامية والأصول التى تديرها فى الأعوام 1985م، 1998م، 2000م.

	1985	1998	2000
عدد المصارف	**25**	**200**	**187**
الأصول التي تديرها	**150 مليار دولار**	**215 مليار دولار**	**400 مليار دولار**

وتتوزع خريطة المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية على 4 مناطق كالتالى:

1 - منطقة الشرق الأوسط والخليج العربى:

حيث تشمل 43 مؤسسة مالية إسلامية تشكل 70% من الحجم المالى لكافة المصارف الإسلامية وتصل قيمة ودائعها إلى نحو 70 مليار دولار وقيمة أصولها إلى 85 مليار دولار، وإجمالى رءوس أموالها إلى 3.5 مليارات دولار، وتصل أرباحها السنوية إلى أكثر من مليار دولار.

2 - المنطقة الآسيوية:

وتضم 80 مؤسسة مالية إسلامية تصل قيمة أصولها إلى حوالى 8.3 مليارات دولار، وودائعها حوالى 55.1 مليار دولار، وأرباحها حوالى 531 مليون دولار.

3 - المنطقة الأفريقية:

ويوجد بها حوالى 35 مؤسسة مالية إسلامية، تصل قيمة أصولها إلى حوالى 9.1 مليارات دولار، وتحقق أرباح تصل إلى حوالى 39 مليون دولار.

المنارة للاستشارات

4 - أوروبا وأمريكا:

وتضم 8 مؤسسات مالية إسلامية، بقيمة أصول 952 مليون دولار، وباحتياطى 93 مليون دولار، وتصل أرباحها 53 مليون دولار.

ويوجد حاليًا حوالى 170 مؤسسة مالية إسلامية تعمل فى أكثر من 62 دولة فى العالم تبلغ أصولها 7500 مليار دولار.

أهم التطورات العالمية للصناعة المصرفية الإسلامية

يمكن رصد العديد من التطورات بالغة الأهمية بالنسبة للصناعات المصرفية الإسلامية، وذلك على النحو التالى:

1 - اتجاه معظم المصارف الإسلامية إلى تأسيس المحافظ الاستثمارية المالية، وصناديق الاستثمار فى الأسهم العالمية، الأمر الذى أدى إلى توفير سيولة كبيرة لهذه المصارف، وتوسيع قاعدة السوق وازدياد الخدمات المالية والاستثمارية، فمثلاً استطاع مصرف «أبو ظبى» الإسلامى أن يطرح لأول مرة فى دول الخليج صندوقًا إسلاميًا لتوزيع الأصول يسمى صندوق «هلال»، ودخلت الكثير من المصارف الإسلامية هذا المجال، وبرزت شركات الوساطة المالية، التى تتيح فرصة التعرف على الأسهم والأوراق المالية التى يتم التعامل فيها وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

وتعد شركة «إسلام آى كيو» أول مؤسسة إسلامية فى مجال الإدارة المالية ولديها موقع على شبكة الإنترنت لتقديم خدمات التمويل والاستثمارات، والتى من بينها شراء وبيع الأوراق المالية الإسلامية بالسوق الأمريكية، حيث تتيح تصفح أسهم أكثر من 6 آلاف شركة مدرجة بالأسواق الأمريكية وتحديد مدى ملاءمتها للاستثمار الإسلامية من الناحية الشرعية، ولا يسمح بالمتاجرة فى السندات والصكوك الربوية وعمليات البيع على المكشوف والفوائد على الفواتير وحسابات الهامش لمخالفتها أحكام الشريعة الإسلامية.

المنارة للاستشارات

2 - اتجاه العديد من المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية، حيث بدأ مصرف الجزيرة السعودى إجراءات التحول إلى مصرف إسلامى، بعد نجاح عملياته الاستثمارية الإسلامية، وتلبية لرغبة عملاقة فى إتمام المعاملات المالية بما يتفق مع الشريعة الإسلامية، كما تم تحويل بنك الشارقة الوطنى الإماراتى من بنك تقليدى إلى بنك إسلامى.

3 - هناك مصارف عالمية تقدم خدمات مصرفية على الطريقة الإسلامية مثل بنك HSBC، و«شيس مانهاتن سيتى بنك»، وكذلك مصارف إقليمية ومحلية لها شهرتها الإقليمية مثل البنك الأهلى التجارى السعودى، البنك السعودى الهولندى، و«مى بنك»، وهو أبرز المؤسسات المالية التقليدية التى ارتادت مجال الصيرفة الإسلامية فى ماليزيا.

4 - تزايد الاهتمام العلمى بالتجربة وتطويرها، فكثرت الدراسات والأبحاث العلمية، واضطلعت المجامع الفقهية بدور مهم فى ذلك، وتعد الندوة الفقهية الاقتصادية الإسلامية السنوية - التى تنظمها مجموعة البركة - منتدى يجمع بين العلماء المختصين فى مجال الاستثمارات والمصارف الإسلامية بصدد مداولات وإصدار رأى فقهى جماعى حول القضايا المالية المعاصرة.

5 - تطور أداء هيئة الرقابة الشرعية على كافة المعاملات المالية التى تجريها كافة المصارف الإسلامية وتصحيحها أولاً بأول وتعديلها كلما تطلب الأمر ذلك.

التحديات التى تواجه المصارف الإسلامية

أ - التحديات الداخلية:

1 - تشريعيًا: وذلك من حيث تناقض الفتاوى لدى هيئات الرقابة الشرعية فى المصارف الإسلامية مع تعددها، وللأسف يلاحظ على بعض المصارف الإسلامية تطويع المسائل الفقهية بما يتناسب مع أعمالها، مما يصل فى بعض الأحيان إلى درجة التساهل والتفريط.

المنارة للاستشارات

2 - قانونيًا: عدم اعتراف المصارف المركزية بالمصارف الإسلامية فى العديد من الدول التى تعمل فى نطاقها، بل إن معظم قوانين التجارة والمصارف قد وضعت فى البلدان الإسلامية وفق النمط المصرفى التقليدى، وتحتوى على أحكام لا تتناسب مع الشريعة الإسلامية.

3 - اقتصاديًا: منع المؤسسات الإسلامية من ممارسة أعمال التجارة، وتملك المعدات والعقارات واستئجارها، مع أن تلك الأعمال من صميم أنشطتها، وندرة الاستثمارات طويلة الأجل، والصغر النسبى للبنوك الإسلامية، كما يفرض على أرباحها ضرائب عالية لا تفرض على مثيلاتها التقليدية.

ب - التحديات الخارجية:

1 - التكيف مع البيئة الخارجية:

فلابد أن تنهض المصارف الإسلامية بعبء التمهيد التدريجى للتكيف مع اتجاه عولمة الاقتصاد، وأن تتعاون فيما بينها لتفادى الآثار السلبية للعولمة الاقتصادية، كما أن نجاح عمليات الاندماج وإطلاق السوق المالية الإسلامية الدولية، وتطبيق معايير الرقابة والمحاسبة الإسلامية سيسهم بفاعلية فى التكيف السليم دون خسائر.

5 - منافسة المصارف التقليدية: فهناك عمليات اندماج كبيرة بين العديد من البنوك التقليدية فى أمريكا وأوروبا واليابان بهدف مواجهة تحديات العولمة والصمود فى وجه المتغيرات العالمية عن طريق الاستفادة من خفض النفقات والتوسع فى استخدام التكنولوجيا الحديثة، فإذا كان هذا هو الحال فى المؤسسات الكبيرة بطبيعتها؛ فإن ذلك سوف يشكل تحديًا كبيرًا للمصارف الإسلامية مما يتطلب مواجهتها.

3 - التقدم التكنولوجى: ففى إحدى الدراسات الصادرة عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية أكدت أن من أهم التحديات التى تواجه المصارف الإسلامية هو التغلب على تلك الفجوة التكنولوجية مقارنة بالصناعة المالية التقليدية، خاصة أن التسارع فى نمو الاحتياجات المالية والمصرفية للأفراد والمؤسسات

المنارة للاستشارات

لابد أن يستتبعه تطور سريع فى النظم والخدمات المصرفية المقدمة، فمثلاً وفقًا لتقديرات «فانينشيال تايمز» سيصل عدد مستخدمى الإنترنت بنهاية 2005م إلى نحو 3 مليارات شخص يشكلون 90% من القوة الشرائية فى العالم، وسيكون التعامل عن طريق الإنترنت ليس فقط من خلال الحاسب الشخصى، ولكن من خلال وسائل أخرى مثل التليفون المحمول، مما يتطلب تطوير الخدمات المصرفية وإدخال التقنيات المصرفية الحديثة، والاهتمام بالعنصر البشرى للتعامل مع أحدث التقنيات العصرية، وهو أمر حتمى للمصارف الإسلامية إذا أرادت الصمود أمام المصارف العالمية المتقدمة تكنولوجيًا.

اندماج المصارف الإسلامية

تحدثنا فيما سبق عن أهم التحديات التى تواجه المصارف الإسلامية، والتى من أهمها مواجهة التكتلات المصرفية العالمية، وفى الحقيقة أن العولمة الاقتصادية قد فرضت خيارين صعبين أمام المصارف الإسلامية، وهما:

إما رفض العولمة، والاحتماء بنظام خاص والاعتراف بالضعف، ثم اليأس والانزواء بحجة عدم القدرة على مجاراة الغير، ومن ثمن الاضمحلال والتلاشى، وإما السعى للتفاعل مع متطلبات العولمة والتوجه لكى تكون المصارف الإسلامية جزءًا من هذا النظام الجديد، والذوبان فى معترك الحياة الاقتصادية العالمية، مما ينعكس سلبيًا على إمكانيات المصارف الإسلامية اقتصاديًا وفكريًا.

والصواب ألا تقع المصارف الإسلامية فى أى من هذين الخيارين، وأفضل ما يمكن أن تفعله هذه المصارف هو التكامل والاندماج، والعمل على الشراكة المتعددة والاستثمارات، ويكون ذلك بإشراف هيئة عامة ومجلس أعلى يربط الأمور ببعضها، والمصارف الإسلامية لا تعدم المقومات التى تؤهلها للقيام بهذا الدور، وذلك بتوضيح أهميتها لأبناء الأمة الإسلامية، وإبراز الحاجة الوطنية لقيام مثل هذه المؤسسات، وكذلك الحاجة الاقتصادية والاجتماعية، ويتمثل ذلك فى تحقيق مقصد من مقاصد الشريعة الإسلامية، وهو المحافظة

المنارة للاستشارات

على أموال المجتمع الإسلامى، وتوجيهه لخدمة مصالح الجماعة، وليس استخدام وسائل لمجرد الاحتيال للوصول إلى الربا المحرم.

ما الذى تحتاج إليه المصارف الإسلامية؟

إذا كانت العولمة الاقتصادية تعنى إلغاء الحماية الجمركية وحرية تبادل السلع والخدمات والاستثمار وحرية انتقال رءوس الأموال، وغير ذلك من آليات السوق، فإن ذلك يتطلب نظامًا اقتصاديًا مشتركًا، كما يتطلب اندماج المصارف الإسلامية لمواجهة هذه التحديات، مما يوفر ضمانة أكبر لمواجهة الضغوط الدولية والمؤسسات المصرفية العالمية، ولتحقيق ذلك لابد من:

1 - إعادة النظر فى الهيكلية الإدارية للمصارف الإسلامية، وتأهيل تلك المؤسسات لتكون فى مستوى المواجهة العالمية لتحقيق أمرين مهمين:

- الصمود وحفظ الوجود أمام المؤسسات المالية والمصرفية الأخرى «وهو هدف قريب».

- إيصال رسالة العدل الإلهى لكافة البشر «وهو هدف بعيد».

2 - الدفع الاقتصادى نحو الإنتاج باستخدام عوامله الأصلية المتمثلة فى «الأرض والعمل»، والبعد عن التوظيفات الإقراضية، فالمال المتجمع فى خزائن المصارف الإسلامية يتكاثر بطريقة صحية عن طريق الإنتاج، وينمو قرضيًا ببعض أدوات التمويل غير الإنتاجية.

والأمة الإسلامية تعلق أمالاً عريضة على المصارف الإسلامية، إذ إنه كلما قويت الأمة فى إنتاجها كانت أقدر على إثبات وجودها، وتقوية مركزها المالى، والارتقاء بمستوى معيشة أبناء المسلمين والبلاد الإسلامية بصفة عامة.

3 - التعاون والتنسيق الذى يبدأ ثنائيًا وضمن مجموعات، ثم يتطور ويشمل الجميع، وذلك بهدف بناء قاعدة سليمة لمنطقة تجارة حرة إسلامية، وأى نجاح لأى من المصارف الإسلامية فى الإطار المنفرد دون التقدم نحو التعاون سيزيد من قوة التبعية المطلقة للكتل الاقتصادية الرئيسية، كما أن السير فى اتجاه

المنارة للاستشارات

انعزالى يجعل التعاون فى المستقبل صعبًا، وكلما بعد الزمان وامتدت الفترة زاد الأمر صعوبة، بل إن المؤسسات والمصارف الإسلامية سوف تحارب بعضها وتنافس أخواتها ومثيلاتها لإثبات قوتها أمام أسواق الكتل الكبيرة.

خطوات نحو الاندماج

إذا كانت المصارف الإسلامية تعانى حالة من الضعف فى اقتصادياتها، وتباطؤ النمو الاقتصادى لديها مقارنة بالمؤسسات والمصارف التقليدية، فالواجب أن تتفق فيما بينها بغرض تأسيس استراتيجية اقتصادية لمواجهة المخاطر المحيطة بها، خاصة مخاطر العولمة الاقتصادية، وسوف نطرح بعض الصيغ التى تساعد هذه المؤسسات الإسلامية على مواجهة تلك التحديات:

1 - التكامل الاقتصادى:

إن التكامل الاقتصادى بين مختلف الأقطار الإسلامية مهم فى هذه المرحلة، وأداته المثلى فى ذلك التكامل المصرفى والمالى، حيث لا تستطيع المؤسسات المالية الإسلامية مواجهة المخاطر التى تواجهها منفردة معتمدة فقط على الإمكانات المحلية، فالتكامل الاقتصادى بين الدول الإسلامية أصبح قضية مصيرية.

2 - الشراكة:

ومن الخيارات التى يمكن للمصارف الإسلامية أن تعتمدها فى مواجهة العولمة هى العمل المشترك فيما بينها فى المجال الاقتصادى وتنسيق السياسات الاستثمارية، لإيجاد مبررات البقاء الاقتصادى بعد الاتحاد الفكرى الذى يربط بينها، وتظهر الشراكة من خلال المساهمة فى تأسيس صناديق الاستثمار المشتركة، وإصدار الأسهم والسندات المشتركة، وشركات التمويل التأجيرى، وتمويل إنشاء المجمعات الصناعية المتكاملة، والأمر الذى يبرر وجوب الشراكة فيما بين المصارف الإسلامية هو توافر الموارد الاقتصادية بأنواعها المختلفة، وتوزيعها الجغرافى، وتنوعها البيئى، مما يوصل إلى الكفاية فى تخصيص الموارد والحد من الهدر واستنزاف الموارد. ومن أهم مزايا الشراكة:

المنارة للاستشارات

- توزيع المخاطر بين الممولين.

- توفير الجهود بسبب توزيع المسئوليات بين الشركاء.

- حشد الموارد الاقتصادية وتأسيس المشروعات الإنتاجية، وزيادة فرص التشغيل، مما يعنى معالجة الأمراض الاقتصادية مثل الركود والتضخم وسوء توزيع الثروة.

- التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية، فالمصارف الإسلامية لا تقدم التمويل للآخرين لمجرد قدرة العميل على السداد، بل بالنظر فى جدوى المشروع.

3 - تطبيق فكرة المصرف الشامل:

ويقصد بذلك التجمعات المصرفية التى تسعى وراء تنويع أدوات التمويل، ومصادر التوظيف، وتعبئة أكبر قدر ممكن من المدخرات من كافة القطاعات وتوظيفها فى أكثر من نشاط، وفى مجالات متنوعة، مما يساعد على خلق مناخ استثمارى ملائم وتشجع على السير فى الإصلاحات الاقتصادية الشاملة المنشودة.

ويقترح أحد الخبراء الاقتصاديين أن يكون الشكل التنظيمى للمصارف الشاملة فى شكل شركة مصرفية قابضة تمتلك شركات تابعة تخدم نواحى النشاط المختلفة.

4 - الاندماج الكامل بين المصارف الإسلامية:

إن عملية الاندماج بين المصارف الإسلامية والمؤسسات المالية الإسلامية ضرورة ملحة لمواجهة التكتلات المصرفية العملاقة على مستوى العالم، وتشير بعض التقارير إلى تزايد عدد الاندماجات المصرفية فى العالم إلى ما يزيد عن 4 آلاف حالة، وقد بلغت القيمة السوقية لهذه الاندماجات 200 مليار دولار عام 1994م وصلت إلى 900 مليار دولار عام 1999م، ونتيجة لهذه الاندماجات ظهرت على الساحة الدولية المصارف العملاقة.

المنارة للاستشارات

تظهر أهمية الاندماج من خلال كبر حجم المصرف اقتصاديًا، وذلك فى تدعيم إمكانياته وقدراته فى جميع الاتجاهات، بحيث يحقق عوائد أكبر للمساهمين، ويعمل على خفض التكاليف التشغيلية.

كما يتيح الاندماج للمصرف فرص توسيع أسواق العملاء على اختلاف أنواعهم وأهدافهم الإبداعية والاستثمارية، كما يعزز الاندماج القدرة على الاستثمار فى الموارد البشرية وتنمية مهاراتها وخبراتها من خلال التدريب المتخصص.

ويساعد الاندماج على مواكبة متطلبات التحديث والعصرية للبنية الإنتاجية والمؤسساتية والتقنية البشرية بشكل أفضل مما هى عليه فى حال المصارف الصغيرة، كما يساعد الاندماج على زيادة القدرة على المنافسة العالمية.

وهناك خطورة جادة اتخذت فى طريق اندماجات كبيرة بين المصارف الإسلامية ومنها:

- عملية الاندماج بين مصرف فيصل الإسلامى بالبحرين والشركة الإسلامية للاستثمار الخليجى وكلاهما يتبع دار المال الإسلامى، وكونت المؤسسات مصرف البحرين الشامل.

- تأسيس شركة البركة القابضة التابعة لمجموعة دلة البركة، والتى تتعامل بالنظام الإسلامى برأسمال مدفوع قدره 560 مليون دولار، وستقوم الشركة الجديدة بإدارة حوالى 25 مصرفًا تابعًا لمجموعة البركة.

كما تم زيادة رأس مال العديد من المصارف الإسلامية، ومنها مصرف «أبو ظبى الإسلامى»، وهو من المؤسسات المصرفية الإسلامية الحديثة، وصل رأسماله إلى حوالى مليار درهم إماراتى، ومزود بإدارة متمرسة لديها كفاءة فى استقطاب الودائع وتطوير المنتجات المالية.

المجلس الأعلى للمصارف الإسلامية

المنارة للاستشارات

من أجل استمرار عمل المؤسسات المالية الإسلامية بشكل صحيح لابد من مرجع مشرف ومتابع ناصح للمعاملات المالية لهذه البنوك، ويتم ذلك إذا تم تأسيس مجلس يتبنى مشروع إنشاء مركز معلومات للمصارف الإسلامية، لكى تكون لها قاعدة معلوماتية ومرجع للسلطات النقدية ومؤسسات ومراكز الأبحاث والجامعات، ومن أهم وأبرز مهام هذا المجلس:

- التنسيق بين المصارف الإسلامية فى المشروعات المشتركة.

- التعريف بالخدمات المالية الإسلامية.

- العمل على تطوير وتنمية الصناعة المالية الإسلامية.

- تعزيز التعاون بين الأعضاء والمؤسسات العاملة فى المجالات المشابهة.

توصيات:

يتعين على المصارف الإسلامية مواجهة التحديات عن طريق:

- دفع مراكز البحث العلمى لوضع بناء اقتصادى إسلامى قادر على مواجهة المشاكل.

- ضرورة العمل على تفعيل التكامل والتكتل الاقتصادى الإسلامى.

- دعم عمل المصارف الإسلامية، ودعوة المسلمين إلى تحويل أموالهم وثرواتهم من المصارف التقليدية إلى المصارف الإسلامية.

- المسارعة إلى دعم فكرة سوق الأسهم الإسلامية لتدعيم مسيرة المصارف الإسلامية.

- الوصول بالشركات الاستثمارية الإسلامية إلى مستوى الشركات متعددة الجنسيات.

- تقديم خدمات مصرفية جيدة والعمل على ابتكار الجديد من الأدوات الاستثمارية.

المنارة للاستشارات

- ضرورة وضع قوانين خاصة لممارسة العمل المصرفى الإسلامى.

- العمل على تأسيس مجلس أعلى للمصارف الإسلامية، وإنشاء مركز «بنك» معلومات متطور تستفيد منه كافة المؤسسات المالية الإسلامية.

- تطوير الموارد البشرية لتناسب مجال العمل فى الأدوات الجديدة.

المصادر

1 - مجلة الوعى الإسلامى، العدد 453، يوليو 2003م.

2 - العولمة وتأثيرها على العمل المصرفى الإسلامى، موقع www.alzatari.org

3 - البنوك الإسلامية: الإيجابيات والسلبيات، موقع www.islamonline.net/arabic

4 - المصارف الإسلامية: الحلم يتحقق، موقع www.islamonline.net/arabic

5 - المصارف الإسلامية: الاندماج قبل الضياع، موقع www.islamonline.net/arabic

6 - أسلمة المصارف، حل للأزمات، موقع www.islamonline.net/arabic

7 - المصارف الإسلامية، انتشار كبير وتحديات أكبر، موقع www.daralhayat.com

8 - جريدة الوطن، العدد 710، سبتمبر 2002م، موقع www.alwatan.com

المنارة للاستشارات